

## ٦٣- باب ما جاء في ذمة الله وذمة نبيه

أ - وقول الله تعالى : ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ الآية [النحل : ٩١] .

ب - عن بريدة قال : «كان رسول الله ﷺ إذا أمر أميراً على جيش

أي باب ما جاء فيه من تعظيمها والتحذير من إخفارهما والتحذير أيضاً من جعلهما للناس لأن هذا وسيلة إلى إخفارهما ، فالواجب على ولاة الأمور ألا يجعلوا للناس ذمة الله وذمة نبيه ، وإنما يجعلون لهم ذمة الرئيس والملك وأصحابه .

وهذا من باب تعظيم ذمة الله وذمة رسوله ، وهو من باب إكمال التوحيد والإيمان ، وإخفارهما نقص في التوحيد ووسيلة إلى التلاعب .  
قال تعالى ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ﴾ .

فمن عاهد بذمة الله أو ذمة رسوله فعليه أن يوفي ، وإن كان قد أخطأ في العهد بذمة الله ورسوله لكن عليه أن يوفي بذلك وعليه ألا يخفر بذلك .  
﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ .

أي لا تنقضوا العهود بعد أن أكدتموها بالإيمان الشديدة والمعاهدة ، بل أوفوا كما قال سبحانه : ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولاً﴾ وقال ﷺ : «يرفع لكل غادر يوم القيامة لواء عند استه ينادي عليه : هذه غدرة فلان ابن فلان» وهذا فيه وعيد عظيم ويدل على وجوب الوفاء بالعهد .

ب - حديث بريدة بن الحصيب عن مسلم أن النبي ﷺ كان ... فيوصيه في نفسه وفي جيشه أن يتقي الله فيهم وأوصى الجيش بتقوى الله .

أو سرية أوصاه بتقوى الله ، ومن معه من المسلمين خيراً .

فقال : اغزو باسم الله ، في سبيل الله . قاتلوا من كفر بالله ، اغزوا ، ولا تغلوا ، ولا تغدروا ، ولا تمثلوا ، ولا تقتلوا وليداً ، وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال - أو خلال - فأيتهن ما أجابوك فاقبل منهم ، وكف عنهم ، ثم ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فاقبل منهم ، ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين ، وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين ، وعليهم ما على المهاجرين ، وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فلهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين يجرى عليهم حكم الله

« ادعهم إلى الإسلام » : أي ادعهم إلى الشهادتين أولاً قبل كل شيء كما في حديث معاذ حين بعثه إلى اليمن ، فإذا أجابوا ونطقوا بالشهادتين علمهم بقية الفرائض .

قوله : « يجري عليهم حكم الله » : أي في الأوامر والنواهي .  
خصال أو خلال : شك من الراوي والمعنى واحد وهذا من حرص الرواة رحمهم الله .

فإن أبوا فاسألهم الجزية : أي أبوا الدخول في الإسلام والهجرة فاسألهم الجزية وأقبل منهم . وهذا في اليهود والنصارى والمجوس كما قال تعالى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [براءة : ٢٩] .

فالسنة أطلقت من يؤخذ منهم الجزية ، والقرآن قيد بأهل الكتاب وألحقت السنة بأهل الكتاب : المجوس في أخذ الجزية لا في حل الطعام والنساء وغيره .

فاستعن بالله وقاتلهم : فيه وجوب الاستعانة بالله وأن المؤمن يستعين بالله في قتال أعدائه ولا يعتمد على قوته فقط .



تعالى ، ولا يكون لهم في الغنيمة والفىء شيء ، إلا أن يجاهدوا مع المسلمين ، فإن هم أبوا فاسألهم الجزية ، فإن هم أجابوك فاقبل منهم ، وكف عنهم ، فإن هم أبوا فاستعن بالله وقاتلهم .

وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه فلا تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه ، ولكن اجعل لهم ذمتك وذمة أصحابك ، فإنكم أن تخفروا ذممكم وذمة أصحابكم أهون من أن تخفروا ذمة الله وذمة نبيه ، وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله ؛ فلا تنزلهم على حكم الله ، ولكن أنزلهم على حكمك فإنك لا تدري أتصيب فيهم حكم الله أم لا» (٢٩٠) رواه مسلم .

وإذا حاصرت أهل حصن : أي الأبنية والقلاع حيث كان يتحصن بها أهل الكتاب غالبا ، ولم يكونوا مع الأعراب في البوادي .  
فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه . . فإنكم أن تخفروا ذممكم .  
الإخفار : مصدر أخفر (رباعي) هو نقص العهد .  
أما الخفر : فهو (ثلاثي) من خفره يخفره إذا حماه ونصره ومنه الخفير وهو الحامي ، فأخفره أي أزال حمايته وعهده .  
فالواجب على المسلمين ألا ينقضوا العهد والميثاق ، ويخفروا ، وليس لهم أن يجعلوا ذمة الله وذمة رسوله لأنهم إذا وقعوا في الإخفار صار أسهل في حقهم من الإخفار في ذمة الله وذمة نبيه مع أن كلاهما لا يجوز ، لكن بعض الشر أهون من بعض ، وبعض الكبائر أشد من بعض .

وكذلك إذا طلبوا منهم أن ينزلهم على حكم الله فإنه لا يقبل بل يقول :

(٢٩٠) صحيح .

رواه مسلم (١٧٣١) .

.....

---

أنزلكم على حكم أصحابي . ولا بأس أن يقول : سوف اجتهد في إنزالكم على موافقة الشرع ولكن لا أستطيع أن أنزلكم على حكم الله لأنني قد أخطئ فيعرض عليهم اجتهاده حسب ما يوافق الشرع ، لأنه إذا أخطأ يكون قد كذب على الله فهذا من باب الحيلة ، ومن باب الآداب الشرعية في إعطاء العهود والمواثيق وإنزال العدو إلى حكم يرضاه الله تعالى .

